# فؤاد شهاب: ليس لدينا سياسيون بل تجار سياسة

خاص tayyar.org

جاد ابو جودة-

من مُباشيرٍ في محكمة جونيه، وظيفته مناداة المتقاضين والشهود للمثول أمام القاضي، إلى رأس الدولة اللبنانية. إنه فؤاد شهاب، الرئيس الثالث بعد استقلال لبنان.

بدأ شهاب حياته العسكرية عام 1919، متطوعاً سنة واحدة في وحدة الخيالة السورية في الشرق، التابعة للجيش الفرنسي. وفي آخر عام 1921، دخل المدرسة الحربية، وكان مقرها دمشق، ليتخرج ضابطاً في أيلول 1923، ضمن دورة الجنرال هنري غورو. عام 1941، عهد إلى شهاب تجميع العسكريين اللبنانيين الذين قاتلوا في صفوف الجيش الفرنسي بإمرة حكومة فيشي المتعاونة مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، فأعاد بناء ما سمي الفوج اللبناني، الذي شكل النواة الفعلية للجيش اللبناني. في تموز 1941، وقع فؤاد شهاب مع عدد من الضباط اللبنانيين وثيقة تعهدوا فيها عدم الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته، معتبرين كل من يسلك غير هذه الطريق خائناً يشهّر به.

عملاً بانتقال المصالح المشتركة من الفرنسيين إلى اللبنانيين، أقيم احتفال رسمي في الملعب البلدي في بيروت، سُلّم شهاب خلاله علماً لبنانياً وعلم فوج القناصة، فسلمهما بدوره إلى الخوري. وكانت الحكومة اللبنانية استبقت تسلّم الجيش بتعيين شهاب قائداً لنواته، التي طورها خلال توليه المسؤولية العسكرية الأولى بين عامي 1946 و1958.

في 15 أيار 1948، تأسست دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، فخضع الجيش اللبناني لامتحان أول، محققاً فيه نجاحاً لافتاً، في مقابل هزيمة الجيوش العربية مجتمعة. فقد هاجم الجيش في 6 حزيران 1948 مواقع الجيش الإسرائيلي في بلدة المالكية الفلسطينية القريبة من الحدود الدولية، مسيطراً عليها، فيما كان وزير الدفاع مجيد إرسلان وقائد الجيش فؤاد شهاب يشهدان المعركة من تلة عيترون المشرفة على المالكية.

بدءاً من كانون الثاني 1952، تصاعدت حدة الاحتجاج على عهد الرئيس بشاره الخوري، وكانت البداية إضراب للمحامين دام ثلاثة أشهر، ثم عصيان رافض لتسديد فواتير الكهرباء، فاعتصامات لسائقي الأجرة، وصولاً إلى إضراب لنقابة الصحافة، قبل أن يبلغ الاحتجاج ذروته في المهرجان الشعبي الذي أقيم في دير القمر، تحت شعار إسقاط بشاره الخوري.

اتخذ قائد الجيش فؤاد شهاب موقفاً محايداً من الصراع بين العهد وخصومه، فاستنتج الخوري أنه فقد السند، فقرر التنازل، موقعاً في 18 أيلول 1952، مرسوماً قضى بتأليف حكومة انتقالية ثلاثية برئاسة شهاب وعضوية الوزيرين ناظم عكاري وباسيل طراد، لتشرف على انتخاب خلف له في أسرع وقت. فكان بذلك شهاب أول ماروني يترأس حكومة انتقالية مكلفة دستوراً من قبل رئيس الجمهورية، ليكون الثاني من بعده، بعد ستة وثلاثين عاماً... العماد ميشال عون. وفور صدور مرسوم التعيين، أعلن شهاب خلو سدة الرئاسة، وتسلمه كرئيس للحكومة صلاحيات رئيس الدولة.

مكث قائد الجيش رئيساً للحكومة الثلاثية ستة أيام، جرت خلالها محاولات عديدة لانتخابه رئيساً للجمهورية، على أن يزكيه بشاره الخوري نفسه، لكن العرض قوبل برفض شهاب، متذرعاً بأنه لا يريد استغلال الأحداث للوصول إلى المنصب، في وقت يحرص فيه على بقاء الجيش على الحياد. أما النتيجة المباشرة لموقفه، فانتخاب كميل شمعون رئيساً في 23 أيلول 1952، في حضور رئيس الحكومة وقائد الجيش ببدلته العسكرية على رأس الحكومة الانتقالية، التي جلست في مقاعدها في مجلس النواب، ليكون من العسكريين القلائل الذين يسلمون السلطة، بلا معركة عسكرية، مقدماً استقالته في 20 أيلول لشمعون، حتى يتسنى للرئيس الجديد تشكيل حكومته الأولى.

بعدما شغل رئاسة حكومة انتقالية أوشكت أن تجعل منه رئيساً للجمهورية عام 1952 بدلاً عن كميل شمعون، عاد فؤاد شهاب إلى قيادة الجيش. وعلى امتداد ولاية شمعون، لزم موقعه في القيادة، مكتفياً بمراقبة تدهور علاقة رئيس الجمهورية بحلفائه في الجبهة الاشتراكية الوطنية، التي انفرط عقدها بعد أشهر قليلة على انتخابه.

وبتضافر عوامل خارجية أبرزها قيام الجمهورية العربية المتحدة، وداخلية منها اتهام شمعون بتزوير انتخابات 1957 لإسقاط خصومه والتمهيد لتجديد الولاية الرئاسية، اندلعت ثورة 1958 في 8 أيار.
عجزت قوى الأمن الداخلي عن فرض الأمن والاستقرار بعدما عمّت الأحداث الشمال والبقاع والجنوب وقسماً كبيراً من بيروت والجبل، فاتجهت أنظار شمعون نحو الجيش لبقمع الثورة، لكن قائده فؤاد شهاب لم يتردد في اتخاذ موقف محايد بعدم زج المؤسسة العسكرية في صراع مع الثوار.

رفض شهاب طلب شمعون احتلال البسطة والمصيطبة، المعقلان البيروتيان للمعارضة ذات الطابع المسلم، لكنه قمع في المقابل، محاولة الثوار الاستيلاء على مطار بيروت.
إقليمياً، حدث انقلاب عسكري في العراق في 14 تموز 1958 أطاح النظام الملكي الموالي للغرب لمصلحة عبد الكريم قاسم، فنزلت قوات بريطانية في الأردن لحماية النظام الملكي، وتجاوب الأميركيون مع طلب شمعون، وفق مبدأ أيزنهاور، لتحط قوات المارينز رحالها في بيروت.

وفي موازاة كل تلك الأحداث، ظلت الأنظار مسمّرة على قائد الجيش، كما خلال الحراك المعارض ضد الخوري، كذلك أثناء الثورة ضد شمعون.

طوال فترة ثورة 1958، ظلّ فؤاد شهاب محط أنظار سفراء أميركا وفرنسا وبريطانيا وسواها من الدول، كخليفة محتملة لكميل شمعون. وجاءت نتيجة الاتصالات بين المبعوث الاميركي روبرت مورفي والمسؤولين المصريين في صيف 1958، لتؤكد الدور المحايد للجيش في الصراع الدموي. فحدث تفاهم بين الأميركيين والمصريين على شهاب رئيساً ثالثاً لجمهورة الاستقلال.

واجه شهاب ترشيحه من الأميركيين والمصريين برفض قاطع في البداية، مفضلاً البقاء في قيادة الجيش. لكن، وبقدر ما ناوأ شمعون انتخاب قائد الجيش، بقدر ما ضاعف مورفي ضغوطه لضم النواب الشمعونيين إلى ناخبي فؤاد شهاب. وفي 31 تموز 1958، اجتمع مجلس النواب، وانتخب شهاب رئيساً في الدورة الثانية، لكنه لم يقسم اليمين إلا في 23 أيلول.

على رغم شعار "لا غالب ولا مغلوب" الذي انتخب شهاب على أساسه، لقي وصوله إلى رأس الدولة ترحيباً حاراً في المناطق المسلمة، فيما قرعت الأجراس في المناطق المسيحية، ومنها كسروان، حزناً على طي ولاية شمعون.

وبعد صدور تصريحات من معارضي شمعون، ومنهم رشيد كرامي، الذي أعلن أن الحكومة التي كلفه شهاب تشكيلها أتت لتقطف ثمار الثورة، اشتعل فتيل ما عرف بالثورة المضادة، التي انفجر معها الشارع المسيحي، فأقيمت الحواجز والمتاريس والخنادق في أحياء الأشرفية والجميزة وبعض قرى المتن وكسروان، التي قابلها ما يماثلها في البسطة والمصيطبة والمزرعة وغيرها. وأدت الاشتباكات التي اندلعت بين الجانبين إلى سقوط حكومة الثمانية التي ألفها كرامي في مستهل العهد الشهابي، لتؤلف حكومة رباعية برئاسته، اقتصرت هذه المرة على مارونيين هما بيار الجميل وريمون اده، وسنيين هما حسين العويني، إضافة إلى رئيس الحكومة، متجاوزة تمثيل الشيعة والدروز والأرثوذكسي والكاثوليك. وقد اتخذت هذه الحكومة عنواناً هو "الانقاذ الوطني". فتمكنت من إعادة الأمن والهدوء إلى البلاد في أيام قليلة، عاملة على سحب القوات الأميركية من لبنان.

طوال عهده الرئاسي، لم يغادر الرئيس فؤاد شهاب لبنان ولو لمرة، ولا لبى دعوة لزيارة رسمية من نظرائه، ولم يجتمع إلا نادراً برئيس أو مسؤول زار بيروت. غير أن الرئيس الثالث لجمهورية الاستقلال، فتح صفحة جديدة في علاقات لبنان الخارجية، ولاسيما مع مصر عبد الناصر، الذي عقد معه لقاء الخيمة الشهير على الحدود اللبنانية- السورية في 25 آذار 1959، خلال ترؤسه الجمهورية العربية المتحدة التي وحدت مصر وسوريا في دولة واحدة بين عامي 1958 و1961، فكرس بذلك المصالحة الداخلية بين اللبنانيين بعد ثورة 1958، باعتماد سياسة خارجية بعيدة من الأحلاف والمحاور الإقليمية والدولية.

ورشة إنمائية شاملة أطلقها فؤاد شهاب منذ مستهل عهده، وأولى عنايته القصوى لإصلاح الإدارة وبناء المؤسسات وتلبية الحاجات الإجتماعية والإنمائية، فصدرت في حزيران 1959 مراسيم اشتراعية شهيرة، لا تزال نتائجها ماثلة إلى اليوم، ولاسيما لناحية إنشاء مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وإعادة تنظيم ديوان المحاسبة وفرض المباراة شرطاً للتعيين، فضلاً عن إقرار قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي والمشروع الأخضر. وفي كل ما أقدم عليه، استند إلى أرقام بعثة إيرفد، التي أجرت مسحاً شاملاً، قال شهاب بعد اطلاعه على نتائجه: الآن، تيقنت من السبب الذي دفع عشائر الدنادشة إلى حمل السلاح ضد الدولة.

ولم يغفل شهاب عن الإصلاح السياسي إلى جانب الإداري، فسعى إلى إقرار صيغة جديدة لقانون الانتخاب تعتمد القضاء دائرة انتخابية، ورفع عدد النواب من 66 إلى 99. بعد صدور القانون الجديد، حلّ المجلس النيابي، ونظم انتخابات عامة في ربيع 1960، كانت نتيجتها وصول أكثرية الزعماء التقليديين إلى المجلس النيابي، إضافة إلى فوز مرشحين شهابيين، ارتفع عددهم إثر انتخابات 1964، بمساعدة المكتب الثاني أو مخابرات الجيش، التي صارت صاحبة النفوذ الأوسع في البلاد.

غير أن النصف الأول من العهد الشهابي لم يمض على خير. ففي 20 تموز 1960، قدّم الرئيس فؤاد شهاب استقالته للمجلس النيابي، عازياً إياها إلى العراقيل التي كان يضعها رجال السياسة أمام الإصلاح، حيث قال: "ليس عندنا في لبنان سياسيون بل تجار سياسة". غير أن الرئيس المستقيل عاد عن خطوته إثر تظاهرات شعبية، وضغط نيابي من مختلف الكتل.

ليلة رأس السنة 1960-1961، نفذ الحزب السوري القومي الاجتماعي محاولة انقلابية فاشلة، انتهت إلى القبض على عدد من الضباط والمدنيين المشاركين في العملية. فأودعوا السجن، وحوكموا، ثم حكموا، بعدما تعرض كثيرون منهم لشتى أنواع التعذيب. وعلى رغم إصدار محكمة التمييز العسكرية أحكاماً بالإعدام، رفض رئيس الجمهورية فؤاد شهاب توقيعها، مستبدلاً إياها بالأشغال الشاقة المؤبدة.
شكلت المحاولة الانقلابية إيذاناً عملياً للمخابرات بدخول الحياة السياسية من الباب العريض، فأحكمت قبضتها على الوضع الداخلي، وأخضعته لرقابة شديدة لمنع تكرار المحاولة، وهذا ما وسع مروحة المعارضة ضد العهد الشهابي.

ما أن شارف عهد فؤاد شهاب على النهاية، حتى تحرك مؤيدوه لتجديد الولاية، لكنهم جوبهوا برفض صارم من الرئيس، الذي قال: أكاد لا أصدق متى تنتهي السنوات الست حتى أسلم المسؤوليات والكتاب وأعود إلى بيتي.

بعيد انتخابات 1964 التي رفعت عدد النواب الشهابيين، تزايد الضغط على رئيس الجمهورية للقبول بالتجديد، فووقع 79 نائباً على عريضة، عارضها فقط 14 نائباً، تمنت عليه تجديد ولايته، لكنه ظل مصراً على الرفض، بحجة أن فئة مسيحية، قصد بها البطريرك الماروني وكميل شمعون وريمون إده، لا تريد بقاءه في الحكم. واستكمل شهاب رفض التجديد بثم رد طرح تعديل المادة 49 من الدستور في جلسة عقدها مجلس الوزراء في 3 حزيران 1964، بعدما أجبر جميع الوزراء على مجاراته في موقفه الرافض التجديد. وهذا الموقف هو ما مهد الطريق عملياً امام انتخاب شارل حلو.

Saved from tayyar.org